



الحلو: تفعيل الشراكة بين «العام» و «الخاص» يحل المشاكل المزمنة



• النقيب الحلو.

التي خصصها لدعم تلك القروض استنفدت والموضوع الآن على طريق الحل اذ نحتاج الى ٥٠٠٠ قرض سكني لأصحاب الدخل المحدود، وقد تمّ التوافق ضمن الخطة السكانية التي طرحها تيار "المستقبل" على أن تذهب القروض لأصحاب الدخل المحدود وحصرها بالمؤسسة العامة للإسكان، وهذه الأموال يجب أن تتأمن من خلال الموازنة العامة. وعن وضع القطاع العقاري قال أنه في حالة ركود وأسعار الشقق تدنت بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ ٪ لافتاً الى ان الوضع سينتظم أكثر في المرحلة المقبلة وسيتمّ البناء استناداً الى حاجة السوق، لافتاً الى أن العقار يبقى قيمة ثابتة في البلاد.

وأضاف: المقاولون ليسوا بعيدين عن هذا الوضع ووصف الحلو أحوالهم بالسيئة لأنهم لا يحققون أرباحاً ولا يسدّد لهم المستحقات المترتبة لهم على الدولة منذ ١٠ سنوات والبالغة قيمتها ١٣٠ مليار ليرة وهي فروقات أسعار ومصالحات، لافتاً الى أنه تمّ الاتفاق مع وزير الأشغال العامة والنقل يوسف فنيانوس على تقديم مشروع قانون موقّع من ١٠ نواب لتسديد تلك المستحقات بسندات الخزينة.

وان اعتبر أن الوضعين النقدي والمالي جيدين في البلاد، رأى أن الاقتصاد في حالة سيئة والفرص الضائعة باتت جريمة ويجدر تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، من هنا أمام المسؤولين والسياسيين تحدّ كبير يكمن في إنقاذ البلد من الجمود. وختم بالقول أنه إذا وجدت الإرادة والرغبة، فنحن قادرين على تصويب الاقتصاد لأننا نملك الطاقات والكفاءات.

أمل رئيس نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء المهندس مارون الحلو أن نشهد في المستقبل القريب حكومة وحدة وطنية كما تمّ التوافق عليه مؤخراً، وقال أن الأسماء التي نسمع عنها في الحكومة الحالية هي تلك التي سمعنا عنها في الماضي، من هنا لا نرى تغييراً جذرياً في أداء الحكومة المقبلة.

وقال الحلو أن ٣٠ وزيراً في الحكومة هو عدد كبير، ويمكن للوزير الواحد ان يستلم أكثر من وزارة، مشدداً على ضرورة ان يثق جميع الأفرقاء ببعضهم البعض ويتعاونوا لما فيه مصلحة لبنان.

وعلى الصعيد الاقتصادي اعتبر الحلو أن تشكيل الحكومة يحرك العجلة الاقتصادية ما سيفسح المجال أمامها الى العمل لإنجاز ما يتوجب عليها. وأشار الى أن المشكلة الأكبر في لبنان هي في عدد النازحين السوريين المتواجدين على أرضه، فضلاً عن أزمة الكهرباء والنفايات اللتين يجب ايجاد حل لهما بما سينعكس ايجاباً على نظرة الدول الخارجية الينا.

ضاف: لا شك أن الوضع الاقتصادي في لبنان صعب، ويجب إنقاذه من خلال خطة مدروسة، ولكنني ضد نظرية أننا على أبواب الإفلاس، ولفت الى أن شعارات لبنان القوي والجمهورية القوية لا تطبّق الا بالعمل الدؤوب والجدي علماً أن القطاع الخاص يترنّح في ظل جمود الدورة الاقتصادية.

وتساءل الحلو الى متى سيمول القطاع الخاص والمصارف الحكومة؟ مذكراً بالكلفة الكبيرة التي تكبدها الاقتصاد جراء إقرار سلسلة الرتب والرواتب، ومشيراً الى ان الدولة في لبنان تسدّد ٣٠٠ ألف راتب شهرياً، ويترتب عليها ديوناً للمصارف، لذلك أن الأوان لوقف تفاقم الدين كما جاء ضمن الاصلاحات المطلوبة في مؤتمر "سيدر".

وفيما اعتبر الحلو أن التحدي الأكبر أمام الحكومة والعهد يكمن في إيجاد الحلول للمشاكل المزمنة وأولها أزمة الكهرباء قال: "أنه من العيب أن يستغرق حل هذه المشكلة ٣٠ عاماً"، وأشار الى أنه خلال لقاء المستشارية الألمانية أنغيلا ميركل مع رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري والذي شارك فيه تمّ تناول عرض "سيمنز" للمساعدة في بناء معامل للكهرباء، الا أن أمر البت بهذا الموضوع لا يزال في يد وزارة الطاقة، وشدد الحلو على اعتماد آلية جيدة في تطبيق القرارات التي تتخذ وإلا هناك خطر أن يضيع الدعم الآتي من مؤتمر "سيدر" والذي تضمن حلاً لمعضلة الكهرباء في لبنان.

قروض الاسكان

وفي ما يتعلق بأزمة قروض الاسكان والتي استفحلت مع قرار مصرف لبنان وقف الدعم للقروض السكنية اعتبر النقيب الحلو ان الحل ليس من مسؤولية "المصرف المركزي" فالأموال